تمهيد:

تعتبر المحاسبة من أهم أدوات المشروع الاقتصادي الذي تتميز به المشروعات الكبيرة فتنوع الاستثمارات يزيد من دور المحاسبة وما تقدمه من تقارير و قوائم مالية حيث تعتبر المحاسبة نشاط خدمي فإنتاج وتوصيل المعلومات من المصادر المحاسبية لا يمثل هدفاً في حد ذاته وإنما منفعتها في مدى فاعلية تلك المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية .

يعتبر التحليل المالي من الدعائم المهمة للبحث العلمي و تزداد أهمية دوره باستمرار بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخداماتها حيث يمثل الوسيلة العلمية التي تبحث عن معالجة البيانات المالية للمشروعات المختلفة لغرض تقديم معلومات ذات دلالة علمية ومنطقية تستخدم في تقويم أداء المشروعات الأمر الذي جعل من التحليل المالي محل اهتمام الدارسين والأطراف المهتمة بالحصول على مؤشرات توضح المركز المالي للمشروع واتجاهه المستقبلي .

إن المعلومات المحاسبية التي تستخدم من جانب العديد من فئات المجتمع في اتخاذ القرارات كفيلة بأن تحدث العديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وطريقة القياس المحاسبي للربح وتحديد العائد الذي يؤثر على قرارات توزيع الموارد وتوجيهها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، أيضاً يتأثر سلوك المديرين للوحدات الاقتصادية بالنتائج المالية التي تعكسها التقارير المحاسبية .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في مدى استخدام التحليل المالي للقوائم المالية ومدى الاعتماد عليه في المؤسسات المالية، التي لا تأخذ في الاعتبار أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار مما ينعكس سلباً على قدرة هذه المؤسسات عند منح التمويل وهو الذي ينعكس على أداء هذه المؤسسات المالية. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

1. هل تقوم البنوك التجارية بتفسير القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الاقتراض ؟
2. هل تقوم الشركات طالبة الاقتراض باستخدام التحليل المالي لتفسير القوائم المالية ؟
3. اي اساليب التحليل المالي يتم استخدامها لتفسير هذه القوائم المالية ؟
4. ما هي معايير تقويم المراكز المالية للشركات طالبة الاقتراض ؟

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في :

1- إن القوائم المالية بوضعها التقليدي لا تُمكن إدارة المؤسسة من رقابة الأداء إلا بعد صياغتها في شكل مؤشرات مالية ذات هدف محدد ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء بصورة دورية .

2- توضيح دور التحليل المالي للبيانات المالية لإعطاء مؤشرات عن أداء المشروع والمساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي البيانات المالية التي تُمكنهم من اتخاذ القرارات .

هدف البحث :

يحقق البحث لتحقيق الأهداف الآتية :

1- إبراز أهمية التحليل المالي في تطور أداء المؤسسات المالية والاستفادة من بيانات القوائم المالية المنشورة مـن خلال المؤشـرات الـتي توضـح مواطن القوة والخلل في الأداء .
2- توضـيح وإظهـار طـرق التحليـل المـالي المختلفـة وأسـاليبه وادواتـه ومحدداته.
3- بيان أهمية القوائم الماليـة المنشـورة المسـتخدمة فـي التحليـل المـالي وأوجه القصور بها ومدى الاستفادة منها وحدود استخدامها .

فرضيات البحث :

لغرض تحقيق أهداف البحث و إيجاد الحلول لمشاكل الدراسة يختبر البـاحث مدى صحة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : استخدام طرق التحليل المالي و أساليبه تؤدي إلى اكتشـاف مواطن الضعف والخلل في القوائم المالية .

الفرضية الثانية : استخدام التحليل المالي للقوائم المالية يعطي مؤشرات عن أداء المشروع والمساهمة في توفير معلومـات ملائمـة لمسـتخدمي القوائم المالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة : استخدام التحليل المالي بصورة فاعلة يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الأداء المالي للشركات المقترضة .

منهجية البحث :

يقوم الباحث باتباع المناهج التالية :

1- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض .
2- المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفروض .
3- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث .
4- المنهج الوصفي باسلوب دراسـة الحالـة لمعرفـة الأسـس والقواعـد الـتي تتخذ بها المؤسسات المالية قراراتها التمويلية .

حدود البحث :

تنحصر حدود الدراسة في الآتي :

1- **الحدود الزمانية :** للفترة من 1999م – 2004 م .
2- **الحدود المكانية :** المصارف التجارية , بنك التنميه التعاونى الاسـلامى, بنـك التضامن الاسلامى.

هيكل البحث :

تقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول يحتـوي الفصـل الاول علـى القـوائم الماليـة المستخدمة في التحليل المالي والذي قسم الى ثلاثة مباحث يحتوي المبحث الاول على مفهوم القوائم المالية والمبحث الثاني على مفهـوم وطبيعـة التحليـل المـالي اما المبحث الثالث فعلى مفهوم القرارات التمويلية. وتطـرق الفصـل الثـاني علـى أثر التحليل المالي في اتخـاذ القـرارات التمويليـة والـذي قسـم الـى ثلاثـة مبـاحث المبحث الاول على أدوات وأساليب التحليل المالي والثاني على أثر تكلفة الأمــوال على اتخاذ القرارات التمويلية والثالث على النسـب والمؤشـرات المسـتخدمة فـي اتخاذ القرارات التمويلية. وتطرق الفصل الثالث على دراسة الحالة التطبيقيـة عـن طريق طرح استبيانه لبعض المصـارف التجـاريه ومـن لهـم علاقـه بمزاولـة المهنـه المتمثله فـى مكـاتب المراجعـه ,ايضـا عـن طريـق تحليـل القـوائم المـاليه لبعـض المصارف التجاريه واخيراً الخاتمة والتي اشتملت على النتائج والتوصـيات والـرؤى المستقبلية.

الدراسات السابقة

سوف يتطرق الباحث للترطق فـي هـذا المبحـث للتطـرق لابـرز الدراسـات التي قدمت والتي ترتبط بعنوان البحث والمتمثلة في البحوث التالية:

1- دراسة جعفر عبد الله احمد خالد، 2000م[1]

تمثلت مشكلة في أن البنوك السودانية لا تفضل التعامل بالمشاركة وتفضـل التعامل بالمرابحة لأن المشاركة قليلة الربح وتحتاج إلى متابعة دائمـة وتحتـاج إلـى كفاءة إدارية ومعه بالحالة العامة للسوق، كل هذه الأسباب تجعل البنـوك لا تفضـل التعامل بالمشاركة لأن التعامل بها ذو ربحية قليلة ومخاطر عالية .

منهج الدراسة :

اسـتهدف الـدارس دراسـة تقييـم كفـاءة المشـاركة خلال الفـترة 1993م – 1999م ملتزماً ما أمكن بمبدأ التحليل في دراسته في آن واحد بالمناهج التالية :

1- المنهج التحليلي .
2- المنهج الوصفي .
3- المنهج الإحصائي .
4- المنهج التاريخي و المقارن .

فروض الدراسة :

1- تعتـبر صـيغة المشـاركة هـي الأكـثر اسـتعمالاً مقارنـة ببقيـة الصـيغ المستعملة في البنوك السودانية في الفترة 1993 – 1999م .
2- تعتبر صيغة المشاركة الأكبر تحقيقاً للربح مقارنة ببقية الصيغ المستعملة في البنوك السودانية 1993 – 1999م .
3- تعتبر درجة المخاطرة بالتمويل بالمشاركة الأكـبر مقارنـة ببقيـة الصـيغ لدى البنوك السودانية 1993 – 1999م .

من أهم النتائج :

1- لابد من استيفاء ضوابط معينة قبل القيام بالتمويـل مـن قبـل المصـارف الإسلامية .
2- يقوم مفهوم التمويل المصرفي التقليدي على نظرية العروض التجارية .
3- لابد مـن دراسـة المشـاريع قبـل الـدخول فيهـا وأن تجـرى لهـا دراسـات الجـدوى اللازمـة لتحتـوي علـى التحليـل الاقتصـادي والفنـي والمـالي والتجاري .

---

[1] جعفر عبد الله احمد خالـد، كفـاءة التمويـل المصـرفي بالمشـاركة تجربـة البنـوك السـودانية 1993–1999، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2000م

التوصيات :

1- ضرورة تطوير أدوات السياسة النقدية والتمويلية لتساعد البنوك في المشاكل التي تواجهها.
2- إجراء المزيد من الدراسات في مجال أداء الصيغ المختلفة في البنوك و تحليل مخاطر هذه الصيغ وقياسها و المشاكل التي تحيط بهذه الصيغ.

2- دراسة محاسن عبد الكريم النور، 2000م[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في عجز المصارف عن تقديم التمويل اللازم للتنمية لعجز السيولة بها وما يترتب على ذلك من مشاكل تؤثر على نتائج أعمالها والتي تنعكس بدورها على الاقتصاد القومي.

هدف الدراسة :

- دراسة الأسباب التي حالت دون مساهمة الجهاز المصرفي في القيام بدوره المنشود في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .
- دراسة تحليل موقف المصرف موضوع الدراسة من خلال أنشطته المختلفة وخاصة في مجال التمويل باعتبار أنه مصرف تنموي في المقام الأول وكيفية توجيه تمويله للقطاعات الاقتصادية المختلفة وأثره في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج التحليل الوصفي والرجوع إلى المسائل المتعلقة بالموضوع من مصادرها الأصلية وتحليل الجداول والبيانات المالية وصولاً للنتائج .

فروض الدراسة :

- تدني نسبة السيولة في المصارف أدى لفقدان الثقة للمتعاملين معها وإحجام المودعين عن التعامل مع المصارف .
- مجموعة بنك النيلين لم تقم بدورها الأساسي في مجال التمويل الصناعي وتحقيق التنمية الصناعية .
- تدني ربحية المصرف قياساً لرأس المال المستثمر به مما أعجز المصرف عن تمويل المشروعات الصناعية الكبيرة نسبياً .
- ارتفاع نسبة الدين يؤدي إلى إحجام المودعين على جذب المزيد من الودائع .

---

[1] محاسن عبد الكريم النور، التحليل المالي للجهاز المصرفي بالتطبيق على مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة أمد رمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا 2000م

من أهم النتائج :

ضعف إمكانية المصرف في تقديم تمويل للقطاع الصناعي كهـدف أساسـي له لضعف رأس ماله وموارده الذاتية التي تمكنه من ذلـك إذا بلغـت نسـبه تمويليـة للقطاع الصناعي 34% كأعلى نسبة عام 1998م للفترة (1993 - 1998) .

التوصيات :

- إعادة الثقة للجهاز المصرفي في نشـر الـوعي المصـرفي بيـن الجمهـور والإعلان عن الخدمات المصرفية .
- ترقيـة وتجويـد الخـدمات المصـرفية باسـتخدام وسـائل حديثـة وتسـهيل إجراءات العمل .

3- دراسة هيثم أحمد عثمان محمد، 2000م[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات والمصارف السـودانية لا تضـع فـي الاعتبار أهميـة التحليـل المـالي وهـذا بـدوره انعكـس علـى مـدى قـدرة الشـركات والمصارف السودانية في المنافسة .

هدف الدراسة :

- إبراز أهمية التحليل المالي في تطور المنشآت والمصارف .
- بحث كيفية استخدام التحليل المالي .
- إبراز طرق التحليل المالي المختلفة وأساليبه وأدواته ومحدداته .

منهج الدراسة :

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة .

فرضيات الدراسة :

- لا يجد التحليل المالي الاهتمام اللازم من إدارات المصارف والشركات .
- استخدام المصرف للتحليل المالي سواء بالنسبة لميزانيـاته أو ميزانيـات الشركات التي تمنحها قروض تساعد المصـرف علـى اسـترداد القـروض المقدمة في الوقت المحدد .
- التحليل المالي يؤدي إلى تخطيط مالي مستقبلي أفضل للإدارة وتحقيــق أهداف المنشأة .

من أهم النتائج :

إن التحليـل المـالي يعكـس اهتمـام البنـك وذلـك بتخصيصـه لقسـم الشئون المالية للقيام بهذا الأمر مما أدى إلى أن يكون البنك في وضع مـالي مستقر وفي نمو مستمر بخطوات ثابتة . وهذا يعكـس أنـه إذا وجـد التحليـل المالي الاهتمام اللازم فإنه يقود المؤسسة المالية إلى التطور بمعدلات نمـو مناسبة .

التوصيات :

- يوصي الباحث بإجراء المزيد من البحوث في التحليـل المـالي الـذي مـن شأنه أن يساعد في تطور واستقرار المؤسسات المالية .
- ويؤكد الباحث على أن التحليل المالي المستخدم في متابعة نشاط البنـك لا يعتمد أساساً على النسب المالية فقط وإنما لابـد أن تتـم مقارنـة هـذه

---

[1] هيثم احمد عثمان محمد، التحليل المالي للأغراض المصرفية دراسة عملية لبنك البركة السوداني، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2000م

النسب بالمعايير الأخرى الاسترشادية والتي تعطي صـور أوضـح للتحليـل المالي للوحدات المصرفية .

4- دراسة فاطمة خضر احمد باشاب، 2001م[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في المشاكل المحاسبية المرتبطة بمخاطر الائتمـان المصرفي، الأمر الذي أدى إلى ظاهرة التعسر والفشـل المـالي الـتي أثـرت سـلباً على السيولة وبالتالي على العائد والأرباح وهي نوعان من المشاكل :

أولاً : المشاكل المرتبطة بالبنك وتشمل :

1- تقويم المركز المالي للعميل طالب الائتمان .
2- ضعف التخطيط المالي .
3- قصور النظم المحاسبية .

ثانياً : المشاكل المرتبطة بالمخاطر :

1- مدى كفاية رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر .
2- كيفية المؤامه بين الموارد والاستخدامات .
3- التعارض بين السيولة والربحية .
4- كيفية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .
5- تصنيف الضمانات واختيار الطريقة المثلى لتقيمها.

هدف الدراسة

1- طرح مشكلة الائتمان المصرفي وأهم المخاطر المرتبطة به .
2- إلقـاء الضـوء علـى المشـاكل المحاسـبية والمرتبطـة بمخـاطر الائتمـان المصرفي .

منهج الدراسة :

1- المنهج الاستنباطي : للتعرف على مخاطر الائتمان المصـرفي ومسـبباته بصفة عامة مع التركيز على المشاكل المحاسبية .
2- المنهج الاستقرائي : لتحديد أبعاد المشكلة واختبار الفروض .
3- المنهج الوصفي والتحليلي : كيفية التطبيق السليم للسياسات الائتمانيــة مع التركيز على
النسب المالية فـي تحليـل القـوائم الماليـة وكيفيـة حسـاب مخصـص الديون المشكوك في تحصيلها .

من أهم النتائج :

1- مقتضيات العرف المحاسبي لن تحل من نتائج دراسة المحلل الائتمـاني طالما حافظت على المنشـأة طـول فترتهـا الماليـة السـابقة علـى اتبـاع مبادئ محاسبية سليمة وطرق تقويم واحدة وثابتة دون تغير .
2- إن نوع النشاط الذي يزاوله العميل طالب الائتمان له أهمية قصوى عند فحص دراسة
طالب الائتمان المقدم للبنك .

التوصيات :

1- عـدم السـماح للعميـل باسـتعمال الائتمـان الممنـوح لـه قبـل اكتمـال المستندات المطلوبة منه، وقبل تنفيـذ الشـروط المعلـق عليهـا سـريان

---

[1] فاطمة خضر احمد باشاب، المشاكل المحاسبية المرتبطة بمخـاطر الائتمـان المصـرفي فـي البنـوك التجاريـة السـودانية، بحـث ماجسـتير غيـر منشـور، جامعـة أمـد رمـان الإسـلامية، كليـة الدراسات العليا، 2001م .

الموافقة بمنح الائتمان الأمر الذي من الممكن أن يدفع بالعميل للتجــاوز في بعض الشروط مما يعرضه للتعسر وعدم السداد.

2- يجب الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية للعميل طـالب الائتمـان وتحليلهـا بدقة والاعتماد عليها بدرجة كبيرة عند اتخاذ القرار الائتماني .

5- دراسة أشرف خوفو عزيز، 2002م[1]

تتلخـص مشـكلة الدراسـة بدراسـة إمكانيـة اسـتخدم التحليـل المـالي فـي الحصول على مؤشرات لتقويم كفـاءة أداء العمليـات الماليـة بالمشـروع والتعـرف على المخاطر المستقبلية التي تحيط بهذه المشروعات .

هدف الدراسة :

إبراز أهمية التحليل المالي في الاستفادة من بيانات القوائم المالية من خلال الوصول إلى مؤشرات لإيضاح أوجـه القـوة والضـعف فـي أداء عمليـات المشـروع والمخاطر التي تؤثر على عمليات المشروع .

منهج الدراسة :

اسـتخدمت الدراسـة المنهـج الوصـفي لعـرض خلفيـة عـن التحليـل المـالي وأدواته والمنهج الاستدلالي الاسـتنباطي فـي جمـع البيانـات والمعلومـات والمنهـج الاستقرائي في دراسة التطبيقات والمنهج التحليلي في قياس كفاءة الأداء .

---

[1] أشرف خوفو عزيز، استخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي فـي القـوائم الماليـة لتقويم كفاءة الأداء بالقطـاع المصـرفي،بحـث ماجسـتير غيـر منشـور، جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2002م

فروض الدراسة :

- اتباع القوائم المالي لأسس القياس المحاسبي تمثل الأساس في استخدام التحليل المالي لها لتقويم كفاءة الأداء للمشروعات .
- القوائم المالية لا تمثل مصدر كافي للمعلومات اللازمة لإجراء التحليل المالي اللازم لتقويم كفاءة الأداء للمشروعات .
- كفاءة الأداء تتحقق من خلال التطور الإيجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة أداء عمليات المشروع الاستثمارية، التشغيلية والتمويلية .

من أهم النتائج :

- توصل الباحث من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي من دراسة الاتجاهات والنسب المالية على بنك البركة للفترة محل الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

1- تمثل القوائم المالية المعدة استناداً إلى أسس القياس المحاسبي المصدر الأساسي لإجراء عمليات التحليل المالي .
2- كفاءة الأداء تتحقق من خلال النمو الإيجابي لمؤشر أداء عمليات المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية .

التوصيات :

يوصي الباحث بناءاً على نتائج الدراسة :

- الاستناد إلى القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس القياس المحاسبي عند إجراء عمليات التحليل المالي لضمان دقة النتائج وإمكانية إجراء المقارنات مع الأخذ في الاعتبار التغير في القوى الشرائية للنقود .
- السعي لتحقيق نمو إيجابي باستمرار في الإيرادات والأرباح ومؤشرات النمو والعائد والدوران والموجودات في حقوق المساهمين مستقبلاً .
- استمرار التعامل مع بنود المصروفات بشكل جيد مما يضمن بقائها في الحدود المخططه لها وتحقيقها إن أمكن .

6- دراسة المقام محمد منصور عبودي، 2004م[1]

تكمن مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في عملية اتخاذ قرار منح التمويل أو قد تتعرض لمخاطر مالية عند اتخاذ هذا القرار وذلك بسبب اعتمادها على بيانات معلومات محاسبية قد لا تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات .

هدف الدراسة :

1- التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل .
2- تسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنب تلك المخاطر .
3- التأكيد على أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات والاستعلام من مقدرة العميل .

منهج الدراسة :

---

[1]) المقام محمد منصور عبودي، دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية،بحث ماجستير غير منشور،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2004م

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على المصادر الأولية المتمثلة في المقابلات الشخصية والمصادر الثانوية من الكتب والمجلات والدوريات .

فروض الدراسة :

1- الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتصف بالخصائص النوعية تؤدي إلى نجاح عملية اتخاذ القرار .
2- قلة الخبرة أو عدم المعرفة الكاملة بالمعلومات المحاسبية يزيد من مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ قرار منح التمويل .
3- المعلومات المحاسبية تعد أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذي قرارات منح التمويل في المؤسسات المصرفية .

من أهم النتائج :

1- هنالك خصائص أساسية لتقييم جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ودرجة الثقة فيها .
2- الثقة في المعلومات تعتمد على خاصية الصدق في التعبير والقابلية للإثبات والحياد والقياس و الإفصاح .

التوصيات :

1- الالتزام بتنويع محفظة القروض بالبنك وذلك بهدف توزيع المخاطر و تجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم .
2- ترقية العمل المصرفي بالبنك عن طريق التوسع في استخدام الحاسب ووسائل التقنية الحديثة الأخرى المتاحة لتقديم منتجات مصرفية حديثة تستلهم التطورات العالمية .

7- دراسة عادل التجاني السوري، 2004م[1]

مشكلة الدراسة متمثلة في أن المصارف هي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى استرشاد بالقوائم المالية خاصة الإسلامية منها الذي يعتمد على الأنشطة الاستثمارية والبيعية والتجارية والمبادلات المباشرة وغير المباشرة والتي تحتاج إلى قرارات مالية إضافية إلى علاقات تعاقدية تختلف جوهرياً عن علاقة الدائن والمدين التي تحكم البنود التقليدية .

هدف الدراسة :

1- تحديد معالم محاسبية للتحليل المالي للمصارف الإسلامية .
2- وضع نموذج وقوالب تحدد ملامح تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية .
3- صياغة نموذج متكامل في التحليل المالي يحدد أساليب التحليل المصرفي الإسلامي مستخدماً المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية البحرين ويمكن استخدامها بيسر وسهولة .

منهج الدراسة :

تتبع الدراسة المنهج الوصفي لديناميكية أساليب التحليل المالي للمعرفة الإسلامية، والمنهج التحليلي لتوضيح جزيئات القوائم المالية للمصرف الإسلامي و المنهج المقارن بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية و استخدام المنهج التاريخي . والاستقرائي الميداني لمنهج دراسة الحالة .

فروض الدراسة :

1- كلما كان التطبيق دقيقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية كلما كانت هنالك شفافية وإفصاح مالي كبير يحدد معالم المصرف الإسلامي .
2- لا تتناسب النسب المالية في بعض مكوناتها مع أهداف تحليل القوائم المالية لمنشآت تستخدم معايير محاسبية غير المعايير المحاسبية العالمية التي صممت النسب على ضوئها.
3- كلما كانت هنالك مؤشرات قياس خاصة بالمصارف الإسلامية إضافة أي نسب كلما أدى ذلك إلى صياغة نموذج لأساليب تحليل المصرف الإسلامي .
4- يمكن تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات الإسلامية في المصارف السودانية .

من أهم النتائج :

قسم الباحث النتائج إلى عامة وخاصة :

أولا: النتائج العامة :

- ضرورة استخدام نسب القياس الموضوعة أصلاً لتوافق تحليل نوع محدد من المعلومات .

ثانياً : نتائج خاصة :

تقييم ميزانية بنك التضامن الإسلامي من حيث العرض حيث أظهرت :

1- جودة العرض للقوائم المالية بالرغم من عدم اكتمال القوائم المالية حسب متطلبات معيار العرض .

---

[1] عادل التجاني السوري عمر، أساليب التحليل المالي بالتركيز على النسب المالية للمصارف الإسلامية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2004م

2- الالتزام الكبير بمتطلبات المعايير فـي درجـة ونـوع وكـم الإفصـاح المطلوب .

اهم التوصيات :

عامة وخاصة

1- الاهتمام بوضع معايير خاصة للقيـاس والتحليـل للمصـارف الإسـلامية تمكـن من قراءة قوائمها المالية بشكل أفضل من خلال الاستفادة من كـم القـوائم المالية المتوفرة ونوع البيانات المتوفرة لتحليل مفصل للاستثمار مثلاً .
2- الاستفادة من درجة الإفصاح العالية للمعـايير لوضـع وسـائل تحليـل خاصـة بالمصارف الإسلامية حيث يمكن بيان الإشـكاليات الـتي واجهـت التطـبيق و مقارنة ذلك بالوسائل التقليدية .

8- دراسة محمد حسن عبد الغافر صقر، 2004م[1]

تتمثل مشكلة البحث في وجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة للتقـارير الماليـة والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي في مؤسسة الميمنة فرع مؤسسـة عيسى بن لادن كانت النتيجة وجود قرارات غير رشيدة أدت إلى نتائج غيـر مرضـية ووجود انحرافات في أداء المؤسسة .

هدف الدراسة :

تهـدف إلـى استقصـاء عـن اسـتخدام المعلومـات المحاسـبية فـي مؤسسـة الميمنة حيث تقوم الدراسة على :

1- تقييم المعلومـات المحاسـبية الـتي تتضـمنها التقـارير الماليـة فـي ظـل الحاجة للتمويل .
2- تحديد أهم العوامل المؤثرة على الإدارة عند اتخاذ قرار التمويل .
3- بيان المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية .
4- ما مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار .

منهج الدراسة :

المنهج التاريخي الوصفي، والمنهج الإحصائي التحليلي .

فروض الدراسة :

1- لا تستخدم المعلومات المحاسبية فـي مؤسسـة الميمنـة فـرع مؤسسـة عيسى بن لادن بجدة فـي المفاضـلة بيـن أنـواع التمويـل المتـوفرة عنـد الحاجة للتمويل .
2- لا تؤثر المعلومات المحاسبية بصورة فاعلة على قرارات الاستثمار .

من أهم النتائج :

1- هنالك شروط يجب توفرها في المعلومات المالية لتكـون فاعلـة ويمكـن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التمويلية .
2- يحاول قسم المحاسبة دوماً المساعدة في إيجاد طريقـة مثلـى للوصـول إلى أسلوب تمويلي رشيد .

اهم التوصيات :

---

[1] محمد حسن عبد الغافر صقر، المعلومات المحاسبية و دورها في ترشـيد قـرارات التمويـل و الاستثمار، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2004م

1- استمرار التواصل بين قسم المحاسبة والأقسام الأخرى وذلك عن طريق الحرص على إصدار التقارير المحاسبية وإيصالها لكل حسب التقارير التي تخدم القسم التابع له .
2- إضافة تقارير مالية تختص بتكاليف المشاريع لتكون مرجع أساسي عند تقييم المشاريع ولذلك لتدارك أي أخطاء قد تكلف المؤسسة خسارة يمكن تداركها .

من خلال الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث تميزت هذه الدراسة بأنها تناولت تحليل القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسات المالية بينما تناولت معظم الدراسات السابقة أهمية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية .